منجزات الثورة ترقى إلى مستوى المعجزات.. ومسيرة صاعدة إلى ذرى الطموحات

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
14 OCTOBER
Email: 14october@14october.com

www.14october.com

واردات الأغذية للخليج تصل إلى(53.1) مليار دولار في (2020)

14 أكتوبر / متابعات:

ذكر تقرير اقتصادي أن قيمة واردات الأغذية لدول مجلس التعاون الخليجي سوف تتضاعف خلال العقد المقبل، لتلبية النمو السكاني الإقليمي، بالتزامن مع استمرار تزايد الإنفاق على عملية التحضر.

وكشف بحث جديد زيادة استهلاك الأغذية، إذ ستصل إلى 53.1 مليار دولار بحلول 2020، بارتفاع 105 ٪ عن 2010.

وأوضح التقرير الذي نشرته صحيفة "سعودي جازيت" أن معدل النمو سيصعد إلى 4.6 ٪ سنويا خلال الفترة ما بين أعوام 2011 - 2015، في منطقة تعاني من انخفاض مساحة الأراضي الزراعية ومصادر المياه الطبيعية، وتجبر على استيراد 90 ٪ من حاجاتها الغذائية.

وفق تقرير التنمية البشرية لعام (2011م)

العالم العربي يسجل أعلى معدلات التلوث عالميا

(60 ٪) من الفقراء في المنطقة العربية يعانون من ندرة المياه

كشف تقرير التنمية البشرية لعام 2011م مجموعة من التحديات البيئية التي تواجه بلدان العالم العربي والتي تستحق الأولوية في الاهتمام والمعالجة وتستوجب مجموعة من الإجراءات الأكثر جرأة، مؤكدا أن التحديات البيئية، ومنها التلوث في المدن وتدهور الأراضي وشحة المياه، يمكن أن تتفاقم بفعل تغير المناخ ، ودعا التقرير الذي صدر تحت عنوان"الاستدامة والإنصاف .. مستقبل أفضل للجميع" إلى بذل جهود أشمل لتعزيز التنمية البشرية العادلة عبر الحد من عدم التوازن بين الجنسين وتوسيع الفرص المتاحة للمجتمعات المهمشة في البلدان.

عرض / بشير الحزمي

ولفت التقرير إلى أن أنماط التنمية البشرية المتفاوتة في البلدان العربية حققت تقدماً ثابتاً خلال 40 سنة لجهة الدخل والتعليم والرعاية الصحية، وحلّت عُمان والمملكة العربية السعودية وتونس والجزائر والمغرب بين العشرة الأوائل في المؤشر، في حين جاءت ليبيا بين الدول العشرة الأوائل التي لم تحقّق دخلاً منذ عام 1970 وأشار إلى أن الدول العربية تأثرت بأنماط متفاوتة للتنمية البشرية مع حلول الإمارات في المرتبة (30) وقطر في المرتبة (37) والبحرين في المرتبة (42) بين الدول الأبرز في الربع الأول من المجموع، في حين حلّت ثلاث دول عربية وهي السودان (169) وجيبوتي (165) واليمن (154) بين الدول التي شغلت المراتب الدنيا.

ويشمل مؤشر التنمية البشرية لهذه السنة 187 بلداً وإقليماً، ومن ضمنها 19 دولة عربية والأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار التقرير إلى أن نصف السكان في الدول العربية لا يتعدى عمرهم 25 سنة، فيما تتجاوز معدلات البطالة بين الشباب المعدل العالمي إلى حد كبير.

وأشار التقرير إلى أن المنطقة العربية هي أشدّ مناطق العالم قحلاً، وتعاني نسبة 60 ٪ من الفقراء فيها من شح المياه شديد .وحسب دليل التنمية البشرية، فأن الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية تستهلك كميات من المياه تفوق بأضعاف معدّلات الاستدامة، بينما يبلغ الاستهلاك في الأردن وسورية حد إجهاد الموارد المائية المتجددة، وهذا يسهم في تأجيج التوتر بين البلدان العربية والبلدان المجاورة.

ووفقاً للمسوح العالمية العامة حول البيئة التي أجريت لحساب دليل التنمية البشرية، تحلّ البلدان العربية في الترتيب قبل جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وهي أشد مناطق العالم فقراً حسب مقاييس دليل التنمية البشرية، من حيث عدم رضا السكان عن جودة المياه، إذ أعرب 55 ٪ من سكان العراق عن عدم الرضا عن إمدادات المياه.

وحذر التقرير من تزايد المساحات الصحراوية وتضاؤل الموارد وغيرها من العواقب التي يمكن أن تنجم عن تغير المناخ، فتزيد من المشقات التي يعاني منها سكان البلدان العربية، حيث تعيش نسبة 25 ٪ على أراض منخفضة الإنتاجية الزراعية، وهي نسبة أعلى من النسبة التي تعيش في هذه الظروف في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (22 ٪). وفي السودان والمغرب، تعيش نسبة 40 ٪ من السكان على أراض متدهورة في ظروف تقوض قدرتهم على تأمين حاجاتهم الغذائية في المستقبل. ونسبة هؤلاء تعادل أربعة أضعاف المتوسط العالمي لعدد السكان الذين يعيشون في ظروف مماثلة.

وذكر التقرير أن البلدان العربية تسجل أعلى معدلات للتلوّث في المدن بين مناطق العالم وأعلى درجة اعتماد على الوقود الأحفوري حسب مقاييس دليل التنمية البشرية.

وتتصدر قطر الترتيب العالمي من حيث مساهمة الفرد في انبعاث ثاني أكسيد الكربون تليها الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت. فمن أصل البلدان الخمسة الأولى المسببة للتلوث بثاني أكسيد الكربون أربعة بلدان من الخليج (وتحل ترينيداد وتوباغو في المرتبة الثانية). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تشمل استهلاك الطاقة في هذه البلدان وكذلك إنتاج الطاقة التي تصدر للاستهلاك في بلدان أخرى.

وبحسب التقرير فأن مساهمة الفرد في دولة قطر في انبعاث غازات الاحتباس الحراري تعادل تسعة أضعاف المتوسط العالمي ، ويسجل السودان والعراق معدلاً من أعلى معدلات التلوث في المدن في العالم ، وتشير مسوح دليل التنمية البشرية إلى عدم رضا سكان البلدان العربية عن نوعية الهواء.

ويؤكد التقرير أن التقدم في التنمية يمكن أن يتحقق من غير أنشطة تسبب زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون. منوهاً إلى أن مساهمة الفرد في انبعاث ثاني أكسيد الكربون في النرويج (11 طناً) لا تتجاوز ثلث مساهمة الفرد في الإمارات العربية المتحدة (35 طناً) مع أن البلدين يسجلان ارتفاعاً في الدخل.

وأشتمل التقرير على جملة من التوصيات التي حثت على إطلاق مبادرة عالمية لتأمين إمدادات الطاقة لنحو 1.5 مليار شخص محرومين من الكهرباء ، والتأكيد علي ضرورة توسيع استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المتجددة إلى خارج نطاق مجموعة العشرين التي تبلغ حصتها 90 ٪ من مجموع الاستثمارات في الطاقة النظيفة في العالم وخاصة إلى المنطقة العربية التي تنعم بأشعة الشمس القوية والرياح على السواحل. ويرى هذا التقرير في هذه الظروف الطبيعية إمكانية لتوليد الطاقة من مصادر متجددة، ويشير إلى أن هذه المصادر لا تؤمن للمنطقة حتى الآن سوى 11 ٪ من إمدادات الطاقة الأساسية، أي اقل من نصف المتوسط العالمي.

العالم مطالب بالاستعداد لتقلبات سكانية مفاجئة

14 أكتوبر/ متابعات

حذر باحثون اختصاصيون في الدراسات السكانية من التردي الرهيب في أوضاع البيئة، وبصفة خاصة في المناطق التي يتزايد بها عدد السكان بمعدلات أسرع من باقي العالم، وفي مقدمتها أفريقيا جنوب الصحراء ذات البيئة الهشة، وذلك في الوقت الذي يهيمن الجمود على معالجة الفقر والمرض. وفي ظل تضاعف عدد السكان 3 مرات من 2.5 مليار نسمة في عام 1950، وهو الأمر الذي يقتضي، على الأقل، تركيزا مساويا على التردي البيئي العالمي.

ثلثا سكان العالم بدون تغطية اجتماعية

14 أكتوبر/ متابعات:

ذكر تقرير للأمم المتحدة صدر مؤخراً أن ثلثي سكان العالم أي 5,1 مليار نسمة يعيشون بدون تغطية اجتماعية.

وأشار التقرير الذي وضعته مجموعة برئاسة الرئيسة التشيلية السابقة ميشال باشليه أن 15٪ فقط من العاطلين عن العمل في العالم يتلقون مساعدة بطالة.

وأشار التقرير الذي جاء بعنوان «حماية اجتماعية في عولمة عادلة واسهامية» إلى أن توسيع التغطية الاجتماعية سيصب في مصلحة النمو الاقتصادي وتهدئة التوترات الاجتماعية.

في تقرير جديد للبنك الدولي:

أسعار الغذاء العالمية مازالت مرتفعة ومتقلبة والبلدان الفقيرة هي الأكثر تضرراً

روبرت زوليك: أزمة الغذاء أبعد ما تكون عن نهايتها

أعلنت مجموعة البنك الدولي في تقريرها الفصلي الذي أصدرته قبل اجتماع قمة مجموعة العشرين في كان بفرنسا بعنوان « مراقبة أسعار الغذاء»، أن أسعار الغذاء العالمية لا تزال مرتفعة ومتقلبة وأنها أضرت بالبلدان الأشد فقراً أكثر من غيرها، وشكلت ضغوطاً إضافية على الاقتصاد العالمي.

عرض/ ... الحزمي

وأشار التقرير الجديد إلى أنه على الرغم من هبوط مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء 5 في المائة عن مستويات الذروة المسجلة في فبراير/شباط 2011، وانخفاضه قليلا في سبتمبر/أيلول بنسبة واحد في المائة، فإنه مازال يزيد 19 في المائة عن مستوياته المسجلة في سبتمبر/أيلول 2010.

وفي بلاغ صحفي حصلت «14أكتوبر» على نسخة منه قال رئيس مجموعة البنك الدولي روبرت زوليك إن أزمة الغذاء أبعد ما تكون عن نهايتها؛ فالأسعار مازالت متقلبة، وملايين البشر مازالوا يواجهون في شتى أنحاء العالم أزمة الجوع وسوء التغذية يومياً. وأضاف أن البنك الدولي يعمل على نحو وثيق مع مجموعة العشرين والمنظمات الدولية الشريكة علىً اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية الفئات الأكثر معاناة من مخاطر تقلب الأسعار، مع معالجة بعض أسبابه الجذرية ، وقال: علينا أن نتذكّر أن تفادي الأزمة لا يقتصر فحسب على البنوك والديون.

وبالرجوع إلى تقرير مراقبة أسعار الغذاء فإن الفيضانات التي شهدتها تايلند في الآونة الأخيرة – وكانت الأسوأ منذ 50 عاما- قد تزيد من عدم اليقين والغموض في الأجل القصير في أعقاب خسائر الإنتاج التي تذهب التقديرات إلى أنها تتراوح من 16 إلى 24 في المائة من الإنتاج الكلي. وفي الوقت نفسه، فإن الأزمة الغذائية في منطقة القرن الأفريقي مازالت مستمرة، وتؤثر على أكثر من 13.3 مليون نسمة في المنطقة، أو ما يزيد مليونا منذ أغسطس/آب، ومازالت الآفاق المستقبلية مصدر ذعر بالغ.

وذكر التقرير أن أسعار الحبوب ارتفعت 30 في المائة (في الفترة سبتمبر/أيلول 2010 - سبتمبر/أيلول 2011)، إذ قفزت أسعار الذرة 43 في المائة، والأرز 26 في المائة، والقمح 16 في المائة. وزادت أسعار زيت فول الصويا 26 في المائة. غير أنه خلال الربع الأخير من العام، عادل هبوط قدره ثلاثة في المائة في أسعار الدهون والزيوت الأثر الناشئ عن زيادة قدرها ثلاثة في المائة في أسعار الحبوب.

ومن المتوقع أن يستمر تقلب الأسعار الذي يشتد في البلدان منخفضة الدخل في الأجل المتوسط بسبب عدة عوامل عالمية ومحلية. وتشتمل العوامل الهيكلية التي تسهم في تقلب الأسعار على ارتفاع أعداد السكان وتغير الأنظمة الغذائية للأفراد، وتزايد تشابك العلاقات بين أسعار الغذاء والطاقة، وزيادة إنتاج الوقود الحيوي.

ومن ناحية أخرى، من المحتمل أن تخفف الآفاق المواتية بشأن إمدادات المعروض والمخزونات بعض الضغط على أسعار الغذاء العالمية. وتظهر أحدث التنبؤات أن مخزونات القمح العالمية ستصل إلى أعلى مستوى لها في 10 أعوام في 2012-2011، وأن الإنتاج العالمي من الذرة سيزيد أربعة في المائة بفضل زيادة الإنتاج في الأرجنتين والبرازيل والصين وروسيا وأوكرانيا. ومن المحتمل أيضا أن يسجّل الإنتاج العالمي للأرز زيادة في 2011 - 2012 بفضل توقّع تحقيق محصول وفير في الهند بعد هطول أمطار موسمية غزيرة.

وتؤكد هذه الزيادة في الإنتاج في بعض الأسواق الحاجة المهمة للإبقاء على الأسواق الدولية مفتوحة، وإيصال الأغذية إلى حيث تكون الحاجة، وتوفير الحوافز للمزارعين للتوسع في الإنتاج، وتفادي الشعور بالهلع الذي يحدثه فرض حظر على الصادرات.

ومع أن الاقتصاد العالمي المضطرب قد يضعف الطلب ويؤدي إلى هبوط أسعار المواد الغذائية، فإن الأثر على البلدان النامية سيكون متباينا، إذ سيضر البلدان المصدرة للغذاء والمنتجين الفقراء في المناطق الريفية ويفيد مستوردي الغذاء ومستهلكيه. ويحذر تقرير مراقبة أسعار الغذاء بقوله إن المشكلة تكمن في أن البلدان النامية قد تكون لديها الآن موارد محدودة لحماية القطاعات المتأثرة من السكان في أعقاب الأزمة الاقتصادية وبرامج الإنفاق التحفيزي.

وعلاوة على ذلك، فإن المخاوف المتصلة بالاقتصاد العالمي قد تؤثر على الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل في مجال البحوث الزراعية والتقنيات الزراعية الأكثر إنتاجا، ولا سيما مع استمرار تقلب الأسعار.

ولفت التقرير إلى أن مجموعة البنك الدولي تساعد في وضع قضية الغذاء في مقدمة الاهتمامات والأولويات ففي منطقة القرن الأفريقي، تقدم مجموعة البنك الدولي 1.88 مليار دولار لإنقاذ الأرواح، وتحسين الحماية الاجتماعية، وتعزيز التعافي الاقتصادي، والقدرة على مجابهة الجفاف. وقد تضرر من الأزمة أكثر من 13 مليون نسمة.كما ستساعد أداة لإدارة المخاطر ابتكرتها مجموعة البنك الدولي وتقدمها مؤسسة التمويل الدولية - وهي الأولى من نوعها- على توفير ما يصل إلى أربعة مليارات دولار للحماية من تقلب أسعار الغذاء للمزارعين ومنتجي الغذاء ومستهلكيه في البلدان النامية.إضافة إلى ذلك يسهم برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية حالياً في مساعدة نحو 40 مليون شخص من خلال تقديم 1.5 مليار دولار من المساعدات إليهم. وتقوم مجموعة البنك الدولي بتعزيز إنفاقها في قطاع الزراعة إلى ما بين ستة مليارات دولار وثمانية مليارات دولار سنوياً مقابل 4.1 مليار دولار في عام 2008.بالإضافة إلى مساندة البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي (GAFSP)، الذي أنشأته مجموعة البنك الدولي في أبريل/نيسان 2010 بطلب من مجموعة العشرين لدعم خطط الزراعة والأمن الغذائي التي تقودها البلدان والمساعدة في التحفيز على الاستثمار في صغار الملاك من المزارعين. وتعهدت حتى الآن ستة بلدان ومؤسسة غيتس بتقديم نحو 971.5 مليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، منها 571 مليون دولار تم تلقيها.

وأشار التقرير إلى أن مجموعة البنك الدولي تقوم بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة من خلال فريق العمل الرفيع المستوى لمواجهة أزمة الأمن الغذائي العالمية، ومع المنظمات غير الحكومية.وتساند مجموعة البنك الدولي المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR) التي ساعدت مجموعة البنك في إنشائها عام 1971. وفي عام 2008، أطلقت المجموعة الاستشارية بدعم من البنك الدولي وغيره من المانحين عملية إصلاح توجت باعتماد إستراتيجية شاملة تحدد البرامج الجديدة للبحوث العالمية ونموذج تمويل جديد من شأنه مساعدة المجموعة الاستشارية على استيعاب واجتذاب المزيد من التمويل البرامجي، بميزانية سنوية مستهدفة تقدر بمليار دولار بحلول عام 2013، يساهم البنك الدولي فيها بحوالي 50 مليون دولار سنويا. وفي ضوء الحاجة لزيادة الإنتاج الزراعي حوالي 70 في المائة بحلول عام 2050، وضرورة استحداث أصناف زراعية جديدة وتوفيرها للمزارعين فترة خمس إلى عشر سنوات على الأكثر، فإن زيادة التمويل من المجتمع الدولي للبحوث العالمية تعتبر أمراً بالغ الأهمية.